

تونس في 21 جوان 2017

عريضة لسحب مشروع القانون المتعلق بالمصالحة في الميدان المالي و الاقتصادي

امام مواصلة النظر في مشروع القانون المتعلق بالمصالحة في الميدان الاقتصادي و المالي تتمسك "منظمة أنا يقظ" برفضها القطعي لهذا المشروع وهذا لأسباب عديدة تتعلق أساسا بتكريس ممارسة الإفلات من العقاب لأشخاص تعلقت في شأنهم شبهات فساد فضلا ان مشروع هذا القانون يجافي مبدأ المساواة بين المواطنين وعمل الإدارة وفق قواعد المساءلة و المحاسبة كما نص على ذلك الفصل 15 من الدستور.

اذ يمكن نص مشروع القانون صراحة الموظفين العموميين و اشباههم والذي ثبت حصولهم على منفعة من جراء أفعال تتعلق بالفساد المالي و الاعتداء على المال العام من إيداع مطلب صلح لهيئة محدثة للغرض.

وتعبر المنظمة عن استغرابها تجاه موقف الحكومة المعلن عن شن حرب على الفساد والذي ترجم من خلال سلسلة الايقافات الأخيرة من جهة, ومواصلة عرض قانون تبييض الفساد من على لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب من جهة أخرى.

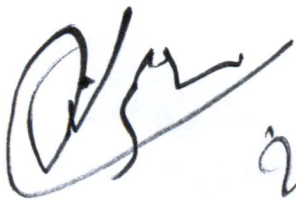
وهذا ما يرسخ فكرة التعامل الانتقائي تجاه معضلة الفساد وغياب حل جذري لمحاربتها خاصة ان الايقافات الأخيرة شملت الأفعال موضوع مشروع قانون المصالحة. وعليه تدعو منظمة "أنا يقظ" الى ضرورة سحب مشروع القانون المتعلق بالمصالحة في الميدان المالي والاقتصادي والاتجاه نحو القطع مع ثقافة الإفلات من العقاب. وبالرجوع الى الأسباب المذكورة أعلاه ندعو نواب الشعب الى الامضاء على هذه العريضة استجابة لمطلب شعبي يصبو الى القطع مع الظلم و الحيف و الفساد.



ريم الشافري - تيار الاحبة



سامية حمودة تيمو - التيار الديمقراطي

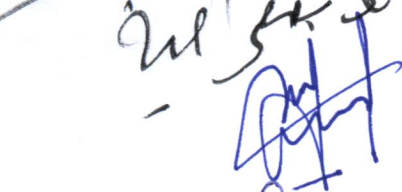


حرية الشعب

سالم لبيضا

رئيسة اللجنة الوطنية
للجنة

منجي الرحوي



الهيئة الشعبية
الجزيرة الشعبية

سفيق العيادي
رياد الكافور



الهيئة الشعبية

نزار حمامي



"

عمار عروسي



الهيئة الشعبية

مراد الحمايري



مركبة الشعب

زهراء مفراتي



التيار الديمقراطي

نعماء العبد



الجهة الشعبية

أبي العلي



التيار الديمقراطي

عازي الشواشي



حراك تونس الإرادة

بلروك الحوي



الهيئة الشعبية

طارق البراق



الاتحاد الوطني الحر

خديجة الجبل

عنوان الحاجي مشعل
ابراهيم بن سعيد حراك تونس الإرادة
طارق الفتيتي الإخوان المسلمون
أحمد الصديقي تحلة الحنة
بيلائي الهادي " " " "